جهود بحرينية متواصلة لمكافحة السمنة..

وزارة الصحة تفتتح ندوة ومعرض «رحلة التغذية في مملكة البحرين» تحت شعار «نحو مستقبل رقمي لتغذية مستدامة»

تغطية: لمياء إبراهيم

أكدت وزارة الصحة أن مملكة البحرين تواصل ترسيخ نهجها في تعزيز الصحة العامة من خلال تطوير سياسات وبرامج وطنية قائمة على الأدلة العلمية، انطلاقا من إيمانها بأهمية الاستثمار في الوقاية والتوعية الصحية، بما في ذلك تعزيز أنماط الحياة الصحية والتغذية السليمة، باعتبارها ركائز أساسية لتحسين جودة الحياة ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال افتتاح ندوة ومعرض «رحلة التغذية في مملكة البحرين»، الذي نظمته إدارة الصحة العامة ممثلة بقسم التغذية تحت شعار «نحو مستقبل رقمي.. لتغذية مستدامة»، بمشاركة مجموعة من الخبراء والمختصين، وبحضور ممثلين عن الجهات الحكومية والقطاع الخاص والشركاء في القطاع الصحي.

وأشارت وزارة الصحة إلى أن الندوة تجسد التزام الوزارة بتعزيز الشراكات الوطنية واستعراض أبرز الإنجازات والمبادرات في مجال التغذية، إلى جانب استشراف مستقبل هذا القطاع في ظل التحول الرقمي والتطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يدعم تطوير الخدمات الصحية ورفع كفاءتها، معربة عن تطلعها إلى أن تسهم مخرجات الندوة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع أكثر صحة.

من جانبها، أفادت الدكتورة بثينة يوسف العجلان رئيس قسم التغذية بإدارة الصحة العامة بأن البرنامج العلمي للندوة يتناول عددًا من المحاور الحيوية، من بينها دور الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات التغذية، واستعراض خطة مملكة البحرين لتسريع وتيرة الحد من السمنة، إلى جانب مناقشة الابتكار والأولويات الوطنية في مكافحة السمنة، ومستقبل التغذية في ظل التحول الرقمي والشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بما يعزز تبادل الخبرات وتبني الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات الصحية.

وأضافت أن المعرض المصاحب يوثق جهود مملكة البحرين في تعزيز التغذية السليمة، ويبرز تطور الخدمات والبرامج الوطنية والمبادرات التوعوية التي أسهمت في ترسيخ ثقافة الغذاء الصحي وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

دعوات لإعفاء ذوي الهمم من رسوم مواقف مجمع السلمانية الطبي مراعاة لظروفهم الإنسانية

كتب: محمد القصاص

طالب عدد من أصحاب الهمم الجهة المعنية بدراسة تخصيص مواقف مجانية لهم في جميع مواقف السيارات التابعة لمجمع السلمانية الطبي بما يشمل المواقف الجنوبية (مركز الطوارئ) والغربية والشرقية والشمالية والمرافق الأخرى مراعاة لظروفهم الصحية والإنسانية التي تجعل التنقل إلى مسافات طويلة أمرا بالغ الصعوبة ولا سيما لمستخدمي الكراسي المتحركة والعكاكيز والأجهزة المساندة.

وأوضحوا أن كثيرا من أصحاب الهمم يراجعون المجمع بصورة متكررة سواء في قسم الطوارئ أو العيادات الخارجية أو أقسام العيون والأنف والأذن والحنجرة الأمر الذي يترتب عليه دفع رسوم مواقف بشكل مستمر بما يشكل عبئا ماليا إضافيا فضلا عن التنقل.

وأشاروا إلى أن المريض يواجه في كثير من الأحيان صعوبة في العثور على موقف قريب من الأقسام العلاجية إضافة إلى أن مدة المراجعة قد تمتد أكثر من أربع ساعات ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة رسوم الوقوف.

ودعا أصحاب الهمم إلى اعتماد آلية تتيح لهم استخدام المواقف مجانا سواء من خلال إصدار بطاقة خاصة أو الاكتفاء بالبطاقة الذكية الرسمية التي تحمل رمز الإعاقة بما يسمح بدخولهم وخروجهم من المواقف من دون رسوم أسوة بما كان معمولا به في سنوات سابقة وبما هو مطبق في مطار البحرين وعدد من المؤسسات والمنشآت الأخرى.

وأكدوا أن مشروع مواقف السيارات الجديد في مجمع السلمانية الطبي الذي يوفر أكثر من ألفي موقف جاء لتلبية الطلب المتزايد على المواقف وتحسين الخدمات المقدمة للمراجعين، معربين عن أملهم أن يشمل هذا التطوير مبادرة إنسانية تتمثل في إعفاء أصحاب الهمم من الرسوم.

واعتبروا أن أعداد المستفيدين من هذا الإجراء محدودة ولن تشكل عبئا على مشروع المواقف في حين سيكون لها أثر ملموس في التخفيف من معاناتهم اليومية بمباركة المبادرات المجتمعية التي تطلقها العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

الرأي الثالث

في المنتدى العربي للإعلام المسؤول

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

يقول أفلاطون: «إن أول ضحايا الحرب هي الحقيقة»، وفي الأزمات والتحولات الكبرى، يتغير دور الإعلام جذرياً. إذ لم يعد مجرد ناقل خبر، بل يتحول إلى خط دفاع أول عن الوعي والأمن القومي. وفي لحظة الأزمة، يكون الإعلام إما «حصناً» يحمي الجبهة الداخلية، أو «ثغرة» ينفذ منها الخوف والشائعة والعدو.

من هذا المنطلق شاركت بالأمس في المنتدى العربي الثالث للإعلام المسؤول بورقة عمل تناولت تجربة إعلامنا البحريني في مواجهة التحديات. وقلت: إن الأزمات تنتج فراغاً معلوماتياً رهيباً، ومن يملأ هذا الفراغ أولاً يكسب العقول.. وهنا يبرز دور الإعلام المسؤول في إدارة الخوف لا نقل الخوف، فبدلاً من تضخيم الهلع، يقدم المعلومة الدقيقة في وقتها، ويمنح الناس طمأنينة مبنية على حقائق.. بهذا يتوحد الصف ويتماسك المجتمع.. ففي الأزمات يظهر معدن الإعلام.. فإما أن يكون وطنياً مسؤولاً، أو أن يصبح أداة لهدم ما نحاول بناءه.

كما قدمت في الورقة نموذجاً مشرفاً نعتز به جميعاً: تجربة مملكة البحرين الإعلامية أثناء الاعتداءات الأخيرة.. حيث كان المشهد عبارة عن «خلية نحل واحدة»، عملت وكالة أنباء البحرين «بنا» كمرجعية رسمية موثوقة، بالتزامن والتكامل الكامل مع وزارة الإعلام، ومركز الاتصال الوطني، والصحف الوطنية، والتلفزيون والإذاعة، وحسابات التواصل.. وكانت النتيجة: وحدة خطاب، لا تناقض، ولا سبق صحفي على حساب الأمن القومي.

وقد تمحور هذا النموذج حول 3 ركائز، أولا: إبراز القيادة مصدراً للطمأنينة.. حيث تم تسليط الضوء على كلمات وتوجيهات جلالة الملك المعظم باعتبارها مرجعية للحسم والثبات. كما تم إبراز المتابعة الميدانية الحكيمة لـ صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في إدارة الأزمة. وتم عرض قوة الردع بشفافية، من خلال بيانات قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية التي نُشرت باحترافية.. وكان واضحا أن الهدف لم يكن الاستعراض، بل إيصال رسالة واضحة: «الدولة يقظة وقادرة».

ثانيا: التعبئة المجتمعية الإيجابية، فالإعلام البحريني لم ينقل الخبر فقط، بل صنع المعنويات، وأبرز صور التطوع، وكلمات الشعراء، وحول الخوف إلى قوة، والقلق إلى تماسك.

ثالثا: الحرب على الشائعات.. ذلك أن أخطر ما في الأزمات هو الشائعة، لذلك اعتمد الإعلام البحريني استراتيجية مزدوجة: السرعة والردع، مع التصدي السريع لأي شائعة عن «ضربات» أو «إصابات»، حيث كان يُرد عليها خلال دقائق عبر «بنا» والحسابات الرسمية بالصوت والصورة والدليل، كما تم التذكير بصرامة أن «حرية التعبير تنتهي حيث تبدأ سلامة الوطن»، وتطبيق القانون لم يكن ضد الإعلام، بل لحماية الإعلام الصادق من عبث المغرضين، وتحول كل مواطن إلى «مراسل مسؤول».

رابعا: الرؤية لما بعد الأزمة.. فالحرب والاعتداءات حتما ستنتهي، لكن معركة الوعي مستمرة، ودور الإعلام الآن هو تحويل الأزمة إلى رصيد من خلال توثيق قصة صمود البحرين كـ«سردية وطنية» للأجيال القادمة، والانتقال من إعلام «صد الهجمات» إلى إعلام «صناعة المستقبل».

يقول نابليون: «صحف معادية أخطر من ألف مدفع».. ونحن نقول اليوم: «إعلام وطني واحد أصدق وأقوى من ألف شائعة»، وقد أثبتت تجربة مملكة البحرين أن الإعلام الوطني ليس «سلطة رابعة» فقط، بل هو «سلطة سيادة»، فقد نجحنا لأننا عملنا كـ«فريق البحرين»، ومن الواجب الاستثمار في «إعلام الأزمات» في وقت السلم، من خلال التدريب، والرصد، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وصناعة محتوى يسبق الشائعة بخطوة.. فالجاهزية الإعلامية هي نصف المعركة.

مع خالص الشكر والتقدير، للشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وكافة الشركاء، على حسن التنظيم والإعداد المتميز للمنتدى.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

بعد خلافات على إنشاء رصيف قارب..

براءة متهم من الاحتيال والاستيلاء على 10 آلاف دينار وإحالة الخلاف إلى المدنية

برأت المحكمة الصغرى الجنائية السادسة متهماً من الاستيلاء على مبلغ 10 آلاف دينار من جاره مقابل بناء رصيف قارب، فيما أمرت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف.

ودفعت المحامية أماني حميد بعدم توافر أركان جريمة الاحتيال، موضحة أن موكلها يعمل لدى الشركة، وهي شركة قائمة وفعلية ولديها سجل تجاري، وتقوم بأعمال حقيقية، كما أن سبب عدم اكتمال الأعمال هو خسارة الشركة.

وتعود تفاصيل البلاغ، الذي شهد به الشاكي، إلى أنه تعرف على المتهم عندما كان يريد تركيب رصيف قارب لجاره، واتفق معه على تركيب رصيف قارب ورافعة لرفع وتنزيل القارب في منزله بمبلغ 10380 ديناراً، قام بتحويلها إلى المتهم، فقام الأخير فقط بإزالة الصخور من أمام المنزل في البحر، وبعدها أخذ يماطل ولم يقم بأي عمل لصالحه، فتقدم بشكوى لدى إدارة حماية المستهلك، فتواصل معه المتهم وأبلغه بأنه سيتم إرجاع المبلغ إليه خلال أسبوعين، إلا أنه لم يتم ذلك، وبعدها أرسل اليه صورة حوالة بنكية غير صحيحة منسوبة إلى البنك، مفادها أنه تم تحويل المبلغ إليه.

○ المحامية أماني حميد.

من جانبها، قالت المحكمة في حيثيات حكمها إنه تبين لها أن الشاكي تعرف على المتهم باعتباره موظفاً لدى الشركة، والتي هي شركة حقيقية، وكانت - بحسب الثابت بالأوراق - قائمة وقت الواقعة ومقيدة قانوناً، كما أن الاتفاق الذي تم بين الشاهد والمتهم منصب على أعمال حقيقية داخلة في نشاط الشركة سالفة الذكر، كما أن الثابت من أقوال الشاهد أن المتهم باشر بعض الأعمال التمهيدية المتعلقة بالمشروع محل الاتفاق، وهي إزالة الصخور، الأمر الذي تنتفي معه مظاهر المشروع الوهمي أو الصفة الكاذبة أو أي وسيلة احتيالية سابقة أو معاصرة لتسليم المبلغ.

وأضافت المحكمة أن ما أثير بشأن إرسال صورة حوالة بنكية غير صحيحة منسوبة إلى بنك، فإن ذلك وقع بعد تسليم المبلغ للمتهم وبعد نشوء الخلاف بين الطرفين ومطالبة الشاهد باسترداد ما دفعه، ومن ثم فإنه لا يصلح بذاته لأن يكون الوسيلة التي حملت المجني عليه على تسليم المال، ولا يمكن أن يكون دليلاً على توافر أركان جريمة الاحتيال المسندة إلى المتهم.

وأشارت المحكمة إلى أن جوهر النزاع يدور حول تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد أُبرم بين الطرفين، ومدى أحقية المجني عليه في استرداد المبالغ التي دفعها الى المتهم نتيجة عدم استكمال الأعمال المتفق عليها، فإن ذلك لا يعدو أن يكون نزاعاً مدنياً تعاقدياً لا تتوافر فيه العناصر المكونة للجريمة المؤثمة بنصوص الاحتيال.

ومن ثم خلصت المحكمة إلى أن الواقعة لا تشكل الجريمة المسندة إلى المتهم، ولا تنهض محلاً للمساءلة الجنائية، الأمر الذي يتعين معه القضاء ببراءته ما أُسند إليه، مع بقاء حق المدعي بالحق المدني في اللجوء إلى القضاء المدني للمطالبة بما يدعيه من حقوق ناشئة عن العلاقة التعاقدية محل النزاع، وذلك إعمالاً لنص المادتين 255 و309 من قانون الإجراءات الجنائية.

27 يوليو الحكم على آسيوي حاول تهريب 5 كجم ماريجوانا

حجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى جلسة 27 يوليو للحكم في استئناف آسيوي على معاقبته بالسجن مدة 15 سنة، والغرامة 10 آلاف دينار، بعد إدانته بمحاولة تهريب أكثر من 5 كيلوجرامات من مخدر الماريجوانا.

وكان ضابط جمارك بمطار البحرين الدولي على واجب عمله وأثناء تمرير الأمتعة القادمة من دولة آسيوية مرورًا بدولة خليجية عبر جهاز الأشعة، اشتبه في حقيبة سفر سوداء اللون لوجود كثافة عالية بداخلها، فوضع عليها العلامة (R)، وقام بتحويلها إلى المسار الأحمر، وحضرت سيدة رفقة الحقيبة، حيث تم ضبط 10 أكياس ثبت معمليًا احتواؤها على نبات الماريجوانا المخدر، وبلغ وزنها الإجمالي 5489.6 جرامًا قائمًا، فتم تسليمها إلى إدارة مكافحة المخدرات.

وأقرت المتهمة بأنها توجهت إلى دولة آسيوية لتسلم تلك الحقيبة، ثم الحضور إلى مملكة البحرين لتسليمها إلى شخص آخر مقابل 40 ألف روبية هندية، وعلى إثر هذه المعلومات وإقرار المتهمة، أبدت استعدادها التام للتعاون مع رجال الشرطة للقبض على الشخص الذي سيتسلم المواد المخدرة منها، فقام شاهد الإثبات الثالث بتشكيل فريق ضبط بقيادة شاهد الإثبات الرابع.

وفي المكان والزمان المتفق عليه، توجه فريق الضبط برفقة المتهمة الأولى والمضبوطات إلى شقة فندقية، حيث تواصلت مع المتهم الثاني، الذي طلب منها إخراج المواد المخدرة من حقيبة السفر، وتصويرها بصورة فوتوغرافية ومقطع فيديو، ووضع ورقة نقدية من فئة 5 دنانير عليها، وكتابة اسم معين على ورقة بيضاء، فقامت المتهمة بتنفيذ جميع ما طلبه.

وفي مساء اليوم ذاته، عاود الاتصال بها، وطلب منها إرسال موقعها وصورة للملابس التي ترتديها، ثم طلب منها الخروج من الفندق، وأرسل إليها صورة للشخص الذي سيتسلم المواد المخدرة للتعرف على ملابسه وتم وضع الموادِ المخدرة في كيسين شفافين، وأطلقت المتهمة الأولى تحت المراقبة الأمنية المشددة من قبل فريق الضبط، وتوجهت إلى أحد المقاهي بالقرب من الشقق الفندقية حتى تم القبض عليه، حيث اعفت محكمة أول درجة المتهمة من عقوبة الاتجار وعاقبت الثاني، وأمرت بإبعاد كلا المتهمين عن مملكة البحرين نهائيًا بعد تنفيذ العقوبة، مع مصادرة المضبوطات.